التخطيط اللغوي والتعريب

د. مصطفى عوض بني ذياب
جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن

واجهة البحث

يواجه المجتمع العربي مشكلة تدريس العلوم في جامعاتنا بغير العربية، مما يؤثر سلباً في التقدم العلمي والتنمية، ويؤدي إلى تغريب العلوم، وإضعاف حلقة الاتصال بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع العربي، وذلك بسبب تداول العلوم بغير العربية. عمل العديد من الهيئات والمؤسسات العلمية واللغوية في مختلف أنحاء العالم العربي على تعريب المصطلحات العلمية وترجمة مجموعة من الكتب العلمية في علوم مختلفة في بعض الجامعات العربية، لكن هذه الجهود على نزاهتها وجديتها أدت إلى وفرة المصطلح، وإلى تعدده الذي انتهى إلى فوضى مصطلحية، وركاكة في اللغة العلمية، وأصبحت هذه الوفرة مصطلحية عقبة كأداء في طريق التعريب.

نعتقد أن الجهود التي بُذلت كانت كبيرة بقَدْرٍ يكفي لتكون نواة لتعريب العلوم في مختلف مستوياته، وخصوصاً تعريب التعليم العالي– إذا سارت باتجاهها الصحيح، وتمَّ التخطيط لها وفقا لمعطيات التخطيط اللغوي، وعلم اللغة الاجتماعي.

تمهيد

اللغة أوضح أنماط السلوك الاتصالي، فهي أداة كاملة للتعبير، تتميز بالقدرة على تحديد

المضامين الاجتماعية، ومنها العلمية، وكل الخبرات التي اكتسبها المجتمع في تاريخه.[1] وبسبب أهميتها البالغة في المجتمعات الإنسانية قاطبة؛ ولأن التخطيط عنوان أي عمل ناجح في عصرنا، أصبح التخطيط اللغوي ضرورة من مستلزمات الأعمال اللغوية على المستوى القومي. لاشك أن العربية هي اللغة الرسمية في بلادنا، لكننا نفتقدها في الدرس العلمي في أغلب الجامعات العربية. لقد بذلت المجامع اللغوية العربية جهوداً كبيرة لتغيير هذا الواقع. مما دفعنا للتساؤل عن التخطيط لحركة التعريب. هل من خطة لغوية انتظمت الجهود المقدمة؟ وإلى أي مدى نجحت في إحلال العربية محل اللغات الأخرى في الدرس العلمي؟ وهل هناك حاجة لإعادة النظر في النتائج التي انتهت إليها حركة التعريب، والإجراءات والخطوات المتبعة؟ وما هي الثغرات التي أدت إلى إخفاق حركة التعريب في تحقيق أهدافها؟

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن هذه الأسئلة من خلال توضيح مفهوم التخطيط اللغوي، ومدى حاجة حركة التعريب إلى التخطيط، والوقوف على واقع التعريب في مؤسسات التعليم العالي، والجهات المهتمة بهذه القضية. وسوف نتخذ من المنهج الوصفي أداة في رصد جوانب قضية التعريب بجوانبها اللغوية والعلمية والقومية،والعمل على تحليلها، للتوصل إلى جوانب الإخفاق فيها. كما تسعى الدراسة إلى تعرف مدى توافق الإجراءات المتخذة مع الخطوط الرئيسة لعلم اللغة الاجتماعي والتخطيط اللغوي.

الحاجة إلى التخطيط اللغوي

التخطيط مصدر خَطَّط. جاء في اللسان "الخطُّ : الطريق المستطيلة في الشيء. ويُقال فلان يَخُطّ في الأرض إذا كان يُفكر في أمره ويُدبره.[2] شاعت كلمة التخطيط في العصر الحديث شيوعاً واسعاً، وارتبطت بالأعمال الكبيرة الناجحة، وقد بدأ التخطيط اللغوي بالظهور في

[1] سعد، إسماعيل علي، **الاتصال الإنساني في الفكر الاجتماعي**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002 ص48.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة: (خطط).

ستينيات القرن الماضي في إطار علم اللغة الاجتماعي المتفرع عن علم اللغة التطبيقي، فما المقصود بالتخطيط اللغوي؟ وهل اللغة القومية تحتاج إلى تخطيط؟

يكتسب التخطيط اللغوي أهمية خاصة إذا ما واجه المجتمع مشكلات في التعليم أو التنمية أو غيرها تتعلق باللغة، وعلى نحو خاص في الدول ذات التعددية اللغوية، وذات القوميات المتعددة. أما في البلاد ذات اللغة الواحدة، التي يكون الغالبية العظمى فيها تتحدث لغة واحدة، فعلى الأغلب لا تحتاج إلى تخطيط، والعربية كذلك هي لغة الغالبية العظمى في الأقطار العربية، ولغة القرآن، ولغة كثير من المسلمين في العالم. فما المبررات للدعوة للتخطيط للغة العربية؟ لعل الأسباب التي لا تدعو إلى تخطيط اللغة، هي على نحوٍ ما تدفع إلى تخطيط اللغة، فلغة القرآن تواجه في واحد من أهم معاقلها تحديا وإقصاءً وتجاهلا، ويقع ذلك في كليات العلوم البحتة والتطبيقية في أغلب الجامعات العربية، وهي في الوقت نفسه لغة السواد الأعظم من الأمة، ولغة القرآن، ولغة التواصل بين أفراد المجتمع العربي والإسلامي ولغة الأدب والتراث. نستثني من ذلك لغة الدرس العلمي في التعليم العالي في الجامعات العربية. والذي لم يعد عاليا، في تقديرنا، إذ يفتقر إلى اللغة الملائمة التي يُتُواصل فيها بين المعلم والمتعلم والمجتمع. ولهذا السبب أصبحت العربية بحاجة ماسة للتخطيط للتغلب على هذا الخلل المستفحل في جامعاتنا. فما هو مفهوم التخطيط الذي نحتاج إليه؟

مفهوم التخطيط اللغوي

كي ندرك أبعاد مفهوم التخطيط اللغوي، لابد أن نبين حقيقة اللغة. فمن الحقائق الأساسية المرتبطة باللغة أنها دائما في تغير مستمر، وأن لدى المتحدثين دائما أبدالاً متاحة أمامهم، فهم في حالة اختيار دائم بين الضروب اللغوية المختلفة أو بين الأبدال الموجودة ضمن نظام لغوي ما، مما يجعل عملية التخطيط أمرا ممكنا.[1] فاللغة تمتلك نظاما متماسكا يتيح لأهلها التصرف

[1] فاسولد، رالف، **علم اللغة الاجتماعي**، ترجمة د. إبراهيم بن صالح الفلاي، جامعة الملك سعود 2000م، ص437.

بثروتها اللفظية وفقا لحاجات المجتمع المستجدة، سواء بالزيادة أو النقصان دون أن يمس ذلك جوهر بنائها ونظامها. وهنا تكن أهمية التخطيط بالاختيار بين الأبدال اللغوية الممكنة، أو العمل على تطوير اللغة بإيجاد ألفاظ ومصطلحات تحتاج إليها اللغة كي تواكب التطورات الحضارية والعلمية العالمية.

بدأ مفهوم التخطيط اللغوي أول الأمر بما يسمى بتحديد اللغة، بمعنى اختيار لغة من بين مجموعة من اللغات، في الدول المتعددة لغوياً، كالهند وغيرها. ثم تطور هذا المفهوم إلى ما يسمى بـــ "تطوير اللغة" وخاصة إذا كانت اللغة القومية هي لغة أغلبية المجتمع، واستبعدت في واحد من مجالين مهمين في حياة المجتمع وهما: تسيير أمور الدولة، والتعليم.[1] وهما مشكلتان تتطلبان تخطيطاً لغوياً للتغلب عليهما. والعربية تواجه مشكلة في التعليم في الكليات العلمية في أغلب الجامعات العربية.

يرى "فيرجسون" ثلاث فئات لتطور اللغة، هي:

1. الكتابة.
2. التقييس.
3. التحديث.

أما ما يخصّ الكتابة فإنّ العربية تمتلك نظاماً دقيقاً واضحاً وقواعد هجائها تضرب في التراث العربي الأدبي والعلمي، ولا تواجه مشكلات تحتاج إلى تطويرها أو إعادة النظر فيها. وكذلك التقييس الذي يرمي إلى الترويج لبعض الضروب اللغوية كي تصبح مقبولة على نطاق واسع. وأما حاجة العربية اليوم فهي إلى التحديث كبيرة وتمثل جوهر عملية التخطيط التي نسعى إلى الإشارة إليها وتوضيح مسائلها. ونعني به أن تصبح اللغة مساوية للغات المتطورة الأخرى كوسيلة للتواصل،[2] في جميع مستوياته. وأحد مسائله المهمة هو إثراء المعجم اللغوي

[1] انظر: المرجع نفسه، ص440.

[2] انظر: المرجع السابق، ص440.

والاصطلاحي. فهناك إجماع في الرأي في مجال اللغويات على أن نظام النطق والقواعد الأساسية لأي لغة كاف لإتاحة الفرصة لأي متحدث للغة لكي يعبر عن أي شيء.[1] غير أن هناك بعض اللغات التي قد تفتقر إلى بعض المفردات والمصطلحات للتعبير عن أشياء محددة، كما حدث للعربية بعد إبعادها عن مجال حيوي، وهو التعليم في الكليات العلمية. مما أفقدها كثيراً من الألفاظ والمصطلحات العلمية التي تحتاج إليها للتعبير عن هذا الفكر العلمي الذي يتقدم في كل ساعة. وقد تضخم المعجم العلمي للغات الحية الأخرى وبقي المعجم العربي يعاني الفقر والفاقة في مجال الألفاظ العلمية والاصطلاحية.

ولكن من السهل القول إلى حد ما، نظرياً، يمكن سدُّ هذا النقص بإضافة مفردات ومصطلحات جديدة إليها عن طريق الاشتقاق أو الاقتراض من اللغات الأخرى. وهذا ما ذهب إليه (فيرجسون) في مفهومه عن عملية التحديث، فلكي تُحدَّث اللغة لا بد أن تخضع اللغة المتطورة لتوسع في معجمها.[2]

كيف نخطط للعربية

يبدأ التفكير بعملية التخطيط للغة نتيجة لوجود مشكلة اجتماعية من نوع ما متصلة باللغة. والعربية تواجه مشكلة كبرى، بعد أن تحولت الكليات العلمية النظرية والتطبيقية من التدريس بالعربية إلى التدريس بلغات أخرى كالإنجليزية والفرنسية وغيرهما في الجامعات العربية. فقد اتخذت المعاهد التي أنشأها محمد علي في الطب والهندسة والزراعة والعسكريات اللغة العربية وسيلة لها في التعليم.[3] وبقيت كذلك حتى حدثت النكسة التي أصابت العربية بإلغاء تعليم العلوم الحديثة بها. فقد استبدلت بها الإنجليزية على أثر الاحتلال الانجليزي في عام

---

[1] انظر: المرجع نفسه، ص 440-441.

[2] المرجع نفسه، ص 441.

[3] الخطيب، أحمد شفيق "**من قضايا اللغة العربية**" مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ع87) محرم 2000م، ص205.

1882م. وحدث الأمر نفسه في الكلية الأمريكية ببيروت فقد قررت في نفس العام تعليم العلوم الحديثة بالإنجليزية، وطبقت قرارها على طلبة السنة الأولى، وسارت في الركب نفسه كلية القديس يوسف (الكلية اليسوعية) فأحلت الفرنسية محل العربية.[1]

واستمر تدريس العلوم الحديثة بغير العربية إلى وقتنا الحاضر في أغلب الجامعات العربية. لكنّ نهضة بدأت تلوح في الأفق في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين واستمرت إلى حاضر هذه الأيام. بدأت بجهود فردية، مثل المجمع اللغوي (المصري) وهو الأول في العالم العربي عام 1892م ولم ينعقد سوى سبع جلسات، ثم بعد ذلك نادي دار العلوم 1907م. ولجنة الإصلاحات العربية 1913م. وتبعه مجمع دار الكتب وغيرها. وكانت تهدف جميعا إلى حفظ العربية وصيانتها وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون الحديثة ووضع المصطلحات. لكن المشكلة لم تنته على الرغم من تطوير العمل المجمعي وانضمام أعداد كبيرة من اللغويين إليها، وتعددها في مصر والشام والعراق والأردن والسودان، ووضع الآلاف من المصطلحات في مختلف العلوم والفنون. وقد بُذلت جهود كبيرة، وهناك حاجة لتوظيف هذه الجهود للوصول إلى نتائج أفضل مما وصلت إليه حركة التعريب.

إن الدعوة لإنشاء هيئات ومجامع لغوية لصيانة اللغة والحفاظ عليها هو تخطيط للغة بامتياز، لكن هذا التخطيط، أشبه بعمل قامت به مجموعات أو لجان لهدف واحد دون تنسيق بينها ودون الإفادة من الجهود السابقة عليها. الأمر الثاني: أن هذا التخطيط غير ملزم ويقع في الجانب النظري أكثر منه في الجانب التطبيقي. والتعريب الحقيقي للغة هو جانب تطبيقي بالدرجة الأولى. ولا يكفي أن نقدم فيه حلولاً وألفاظاً ومصطلحات ونظريات دون أن نتصل بالواقع التطبيقي لتحقيق أمرين، الأول: أن نستفيد من الجهود المقدمة، كي تعود بالفائدة على المجتمع والعلم واللغة من جهة. ونراجع مدى مواءمة هذا النتاج للواقع العلمي والتعليمي، وتصحيح الأخطاء والمسيرة وهي متطلبات أساسية لعلمية التخطيط اللغوي.

---

[1] عبد الباقي، ضاحي "**المصطلحات العلمية والفنية**" مكتبة الزهراء القاهرة، 1992م، ص 107.

يوجز روبن الخطوات الأربع الخاصة بعملية التخطيط على النحو الآتي:[1]

1. تقصي الحقائق: يجب أن تتوفر معلومات واسعة عن الموضوع قبل اتخاذ أي قرار تخطيطي.
2. التخطيط: تُحدد الأهداف، وتُختار الوسائل ويُتنبأ بالنتائج.
3. التنفيذ: تنفيذ قرارات التخطيط.
4. ردود الفعل: يكتشف المخطط مدى نجاح تنفيذ الخطة.

تعدّ الخطوة الأولى أهم خطوات عملية التخطيط اللغوي، والتي نستحسن أن نسميها بعملية التعريب، فقرار التعريب هو قرار التخطيط للغة العربية، إذ يجب أن يعتمد التخطيط أو (التعريب) على معلومات وعلى مصادر موثوقة، وعادة ما تكون هذه المعلومات المعتمدة في عمليات التخطيط اللغوي غير موثوقة،[2] وهذا ما يضعف عملية التخطيط أو عملية التعريب ويقوض أركانها. فالتعريب يتطلب في المقام الأول أن نجمع حوله من الميدان المعلومات الدقيقة الموثقة، كي نوجه إليها عملية التخطيط والإصلاح اللغوي. فعملية التخطيط يجب أن تأخذ بعين النظر أمرين، **الأول:** البناء على معلومات صحيحة وموثوقة.

الثاني: أن يحقق التخطيط طموحات المجتمع اللغوية ويحقق له التقدم، ويعود إيجابا على التنمية بوجهٍ عام. فإذا توفرت المعلومات اللازمة وجب تحديد أهداف التخطيط، والتي هي تدريس العلوم الحديثة باللغة العربية، ووضع المصطلح العلمي الموحد، وتطوير اللغة العلمية. وجعل العربية وافية بمطالب الفنون والعلوم، وهو ما اتفقت عليه مجامع اللغة.

لكن حركة التعريب لا ترقى إلى مستوى التخطيط اللغوي لسببين: إما لعدم توفر معلومات عن الواقع اللغوي والمشكلات اللغوية التي يواجهها الأساتذة في كليات العلوم، ومن ذلك تعدد مشاربهم العلمية واللغوية فمنهم من درس بالإنجليزية أو الألمانية أو غيرهما. إضافة إلى كفاءة

---

[1] **علم اللغة الاجتماعي**، ص 448.

[2] Ronald ،Ward baugh ،1986. An Introduction to sociolinguistics ،Basil Blak ،New Yard .P. 340.

الأساتذة اللغوية في هذه الكليات، وما يحتاجون إليه لتأهيلهم لهذه المرحلة. فحركة التعريب لا تقدم حلولاً واضحة لتأهيل هؤلاء القائمين على التعريب في الميدان، وقد سمعت من بعض الأساتذة في هذه الكليات شعورهم بالحرج من أن يكون تلامذتهم أقدر على استعمال العربية منهم، ويتهيبون مما يمكن أن يقعوا فيه من أخطاء؛ لأنهم يدركون مدى ضعفهم في العربية الفصيحة. هناك من دعا إلى وضع البرامج اللغوية والتربوية التي تهدف إلى تهيئة أعضاء الهيئة التدريسية الجدد في الجامعات، وأن يجري إعدادها على أسس علمية سليمة، وفق ما وصل إليه علم اللغة وتقنيات تعليم اللغات.[1] كما دعا الباحث إلى ضرورة إعادة النظر في المواد اللغوية المقدمة لطلبة كليات العلوم وخصوصيتها في اختيار المادة اللغوية، التي تعين على الاستخدام اللغوي في جانبه الوظيفي التطبيقي، والتقليل من النصوص اللغوية ذات الطابع الأدبي والفلسفي، والاحتفاء بالنصوص اللغوية المرتبط بتخصصاتهم من إنتاج علمائنا المتقدمين منهم والمحدثين؛ لتعرف لغة العلم في تراثنا وحاضرنا، والوقوف على إمكانات العربية العلمية، فضلا عن تدريب الأساتذة الذين يدرِّسون طلبة العلوم على الموضوعات اللغوية التي يجب التركيز عليها، بدلاً من الاهتمام بالجانب الأدبي والنصوص الأدبية التي تحفل بها المواد اللغوية والتي تتوجه غالباً لجميع الطلبة دون تفريق. وضرورة التنبيه على وضع مناهج لغوية خاصة بطلبة كليات العلوم تتناول موضوعات علمية ومصطلحات ذات صلة بتخصصاتهم العلمية.

أما الخطوة الثانية التي تتحدد فيها الأهداف والوسائل، فإن كل الهيئات اللغوية تتفق على أهداف واحدة، فقد جاء في الفقرة (آ) من المادة الثانية "من مرسوم إنشاء المجمع أن من أغراضه المحافظة على سلامة اللغة، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها في العصر الحاضر".[2] ومن ثم تفرع عن هذا الهدف تعريب التعليم العلمي العالي في الجامعات

[1] انظر: **اللغة العربية والتعريب**، ص192-193.

[2] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (ج1)، ص6.

العربية؛ لأنه حاد عن جادة الصواب في تدريس العلوم بغير العربية منذ دخول الإنجليز مصر في عام 1882م. وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر العام الرابع لاتحاد الجامعات العربية هو "تعريب التعليم الجامعي"، واتفقوا على أن تدريس العلوم باللغة العربية يعدّ ضرورة علمية فضلاً على أنه ضرورة قومية.[1]

أما ما يخصّ الوسائل التي اعتمدتها حركة التعريب، فقد أوصت مؤتمرات التعريب بالعمل على توفير أمهات المراجع باللغة العربية، وكذلك الدوريات العلمية، وإصدار المجلات الخاصة لنشر مختصرات عربية لكل البحوث الأجنبية المهمة.[2] لكننا لا نجد أصداء من العمل المنظم الذي يحقق الأهداف المرجوة، إذ ما زالت المكتبة العلمية العربية تفتقر إلى الكثير من المراجع التي ما زالت محصورة باللغات الأخرى، نتيجة لتأخر حركة التعريب عن التقدم العلمي العالمي. ويرى الدكتور عبد الكريم خليفة أن السبب يعود لأمرين: الأول: عدم اتخاذ قرار سياسي ملزم، مما يترك الأمر للاجتهاد الشخصي، الذي لا يمكنه أن يتحمل أعباء ومسؤوليات هذا القرار التاريخي، والذي يحتاج إلى اتفاق جماعي أو قرار سياسي ملزم للجميع.

الثاني: هو عضو هيئة التدريس الذي يعد الركيزة الأساسية في بناء الأمة. وما يعانيه بعضهم من ضعف في امتلاكه زمام لغته العربية، وقدرته على التفكير والتدريس بها.[3]

لا شك أن عملية التخطيط اللغوي تتطلب قراراً سياسياً ملزماً. لكن إذا أردنا أن تكون هناك فرصة لتحقيق الأهداف المخطط لها، فإن أي قرار بشأن اللغة لابد أن يصدر عن اللغويين.[(3)] قبل اتخاذ أية إجراءات سياسية أو اجتماعية أو تعليمية أو غيرها. أما قرار التعريب فقد اتخذته المجامع اللغوية في غير بلد عربي، وهو قرار غير ملزم، وعلى الرغم من تطاول العهد على

---

[1] انظر: خليفة، عبد الكريم، **اللغة العربية والتعريب**، (ط1) مجمع اللغة العربية الأردني،1987م، ص123.

[2] المرجع نفسه، ص 172.

[3] **اللغة العربية والتعريب**، ص 173-174.

اتخاذ الموقف بحتمية التعريب، فإنه لم يرق بعد إلى مستوى القرار السياسي الملزم. وقد أصبحت الحاجة ملحة لاتخاذ هذا القرار التاريخي، كي نرتقي بحركة التعريب فتصبح قراراً سياسياً عاماً وملزماً لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات العلمية بالتزام العربية لغة للدرس العلمي. وهنا لابد أن نقوم بإعداد الطلبة في الكليات العلمية لغوياً بمستوى لائق، يتطلب إعادة النظر في المواد اللغوية لطلبة كليات العلوم، من حيث المضمون وطبيعة الموضوعات التي تمكنهم من استخدام لغتهم بكفاءة عالية، وهو نوع من التطور اللغوي في اتجاهات وموضوعات علمية محددة. فقناعتنا بضعف المادة المقدمة لهؤلاء، والحاجة إلى مراجعتها وتعرّف حاجات هؤلاء الطلبة اللغوية، يمكنها التمهيد لتقبل العربية لغة لدراسة العلوم الحديثة. ومن الوسائل الناجعة كذلك أن تطلب الجامعات مستوى من الكفاءة في اللغة العربية كشرط أساسي للعمل في مجال العمل الأكاديمي في الجامعات، وهذا ما تفعله كثير من الجامعات العريقة. وقد حدد مرسوم التعريب الجامعي في الجزائر (4 رجب 25/1391 آب 1971م) الصورة التي بها تدرس العربية وتصير إلزامية في مناهج التعليم العالي. ومن ذلك أن الفشل في اختبار العربية يحرم من النجاح النهائي في امتحان التخصص.[1] وهذا إجراء قد يكون صالحا لتوجيه النظر نحو أهمية العربية وضرورة إتقانها من قبل الأساتذة والطلبة معا في جامعاتنا.

أما الخطوة الثالثة التي تجعل من التخطيط عملاً واقعياً تطبيقياً فهي: اتخاذ مجموعة من القرارات لتنفيذ عملية التخطيط، ويضع الدكتور عبد الكريم خليفة شرطين لنجاح أي برنامج يهدف لتعريب التعليم العالي في جامعاتنا العربية وهما: القناعة بضرورة التعريب، ووجود الدوافع الكافية.[2]

---

[1] الصيادي، محمد المنجي، **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**، (ط2) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982، ص175.

[2] **اللغة العربية والتعريب**، ص 177.

ومما يراه أن عقد المؤتمرات، وإقامة الندوات، وإثارة الحوار حول قضايا التعريب ومشكلاته ووسائله في الأقطار العربية كافة، يساعد كثيراً في التغلب على الرواسب النفسية السلبية تجاه التعريب. لقد حققت حركة التعريب مكاسب كبيرة على طريق التعريب، إذ قامت المجامع والمؤسسات اللغوية المختلفة برفد الحركة بعدد كبير من المصطلحات، وكثير من الكتب والمراجع في مختلف العلوم. وتجربة مجمع اللغة العربية الأردني في عام 1982م التي حاول فيها تعريب عدد من الكتب العلمية في كليتي العلوم في جامعتي اليرموك والجامعة الأردنية – تعدُّ نواة صالحة للبناء عليها واحتذائها على الرغم من تراجعها، ليس نكوصاً من المجمع ولكن لتراجع المسؤولين في الجامعتين عن الاستمرار فيها، إذ تقدم ثمانون من أصل مائة وعشرين من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك بمذكرة إلى المسؤولين في الجامعات الأردنية، وإلى رئيس المجمع يعربون فيها عن إيمانهم بالتعريب وعزمهم على التدريس باللغة العربية، وتقدموا بمشروع خطة لتعريب التعليم الجامعي في جميع مجالاته.[1] فكل الظروف الراهنة تؤكد حقيقة مفادها أن هناك حاجة لاستصدار قرار سياسي ملزم لوضع خطة التعريب موضع التنفيذ.

التخطيط للعربية يتطلب تحديثاً للغة يسير باتجاهين، الأول : تنمية المفردات والمصطلحات بوضعها أو تعريبها، والثاني : إكساب المعنيين من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة مهارة في استخدام الموارد اللغوية التي تمتلكها العربية بالفعل، ولا حاجة للنظر في تطوير العربية قواعديا إذ إننا لم نر على الإطلاق أي مثال بلغة ما يستدعي تقوية بنائها القواعدي بطريقة ما قبل إمكان استخدامها للوظائف العالية،[2] كاللغة العلمية أو غيرها من وظائف اللغات. وليس لأحد من اللغويين أن يقول بأي حال من الأحوال بأن العربية مختلفة عن غيرها من اللغات الحية، وتحتاج إلى تطوير في أنظمتها، بل إن التحديث الذي يمكن أن يَطولَ العربية هو

[1] **اللغة العربية والتعريب**، ص 138.

[2] **علم اللغة الاجتماعي للمجتمع**،، ص 442.

حاجتها إلى بعض المفردات والمصطلحات العلمية، للتعبير عن الفكرة العلمية عن طريق إضافة مفردات جديدة إليها بالوضع أو التعريب. فلكي تُحدَّث اللغة لابد أن تخضع اللغة المتطورة لتوسع في معجمها.[1]

قدمت المجامع والهيئات اللغوية في مختلف الأقطار العربية إنتاجا مصطلحياً كبيراً، لكنها لم تنجح في إيجاد الوسيلة الملائمة لتعميم هذا الإنتاج على الجامعات العربية. وكان وراء ذلك أسباب كثيرة منها: عدم وجود قرار سياسي بالتعريب على مستوى الوطن العربي. وكذلك عدم قبول بعض المصطلحات، أو تعددها مقابل المصطلح الأجنبي الواحد.

التخطيط والمجامع

عملت المجامع اللغوية والعلمية للحفاظ على العربية، ولمواجهة المشكلات التي رافقت الثورة العلمية العالمية، وصدرت عنها قرارات لغوية قيمة.وتتلخص أعمال وأنشطة المجامع وفعالياتها على النحو الآتي:

1. توسّع واجتهادات لإغناء العربية، ومواكبة متطلبات العصر.
2. وضع المصطلحات.
3. وضع المعجمات .
4. الترجمة والتعريب.
5. تيسير تعليم اللغة العربية.
6. إحياء التراث.

وقد قدمت مجامع اللغة جهوداً كبيرة لوضع المصطلح ومن ثم توحيده من خلال المؤتمرات، وعرضها على اتحاد المجامع اللغوية، بغية أن تكون هناك لغة علمية عربية

[1] المرجع نفسه، ص 441.

واحدة، فقد وضعت المجامع عشرات الآلاف من المصطلحات العلمية.[1] إنَّ تعدد المجامع في البلاد العربية قدم خدمة جليلة للعربية، ولكن الحاجة إلى وجود مجمع واحد أصبحت حاجة ملحة نبذا للفرقة أو تمسك كل مجمع بالمصطلح الذي وضعه. فكان "اتحاد المجامع اللغوية" الذي أُسِّس عام 1971م ومقره القاهرة، يهدف إلى تنظيم الاتصال بين المجامع العربية وتنسيق جهودها، وتوحيد المصطلح العلمي ونشره. لكن مسيرته تعثرت ولم يستطع القيام بالمهام الموكولة إليه. يقول الدكتور إبراهيم مدكور:"ونأسف لأنّ ظروفا خارجة عن إرادة المجمعيين، اعترضت سير الاتحاد في أداء مهمته، فلم يعقد في الخمس عشرة سنة الماضية إلا خمسة لقاءات.[2] مع أن نظامه الأساسي ينص على أن يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل سنة. فأثَّر هذا التعثر في حركة التعريب والتخطيط للغة سلباً تثبيتاً للفرقة، وتعدد المصطلح وتأخر اللغة العلمية عن الطموح مع تسارع التقدم العلمي. كما أنه لا يملك أي سلطة ملزمة لأي جهة كانت، بل قراراته تتصف بالتوصيات. لذلك لم نلحظ تقدما ملموسا على حركة التعريب بعد إنشائه، على الرغم من المهام الجليلة التي أُسندت إليه.

مكتب تنسيق التعريب

أنشئ المكتب عام 1962م قبل إنشاء اتحاد المجامع لتنسيق التعريب في الوطن العربي. وكانت مهمته تنسيق الجهود التي تقوم بها الأقطار العربية في ميدان التعريب، وإفادة المغرب العربي من تجربة بلدان المشرق العربي في حقل التعريب، مدفوعاً بالحاجة إلى الخروج من دائرة الوضع الاصطلاحي القطري إلى قواعد واضحة متماسكة ؛كي لا تؤول اللغة العلمية إلى لهجات علمية لا روابط بينها، مما يؤدي إلى تعويق نشر العلم وتبادل الأفكار بين أقطار تتكلم لغة واحدة. وتتلخص أهداف المكتب في تنسيق الجهود لتطوير العربية وتتبع حركة التعريب، وإثراء اللغة بالمصطلحات المنسقة، وإعداد مؤتمرات التعريب، ومتابعة نشاط المجامع، ونشر

---

[1] المرجع نفسه، ص 16.

[2] مدكور، إبراهيم، **اتحاد المجامع اللغوية العربية في خمس عشرة سنة**، ص5.

المعاجم.[1] وقد قام المكتب بنشر عدد كبير من المعاجم العلمية الموحدة في الفيزياء والرياضيات، والكيمياء، والصحة، والأحياء، والهندسة، وغيرها. وكان المكتب في أول عهده يُعرف بـــ "المكتب الدائم لمؤتمر التعريب" ثمّ أَتْبَعته الجامعة العربية رسميا عام 1969م، للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وكان يعاني من نقص الخبراء اللغويين والعلميين من مختلف المستويات؛ بسبب تطور نشاط المكتب من مجرد الجمع والتنسيق لمؤتمرات التعريب إلى نشاطات لغوية متنوعة منها: تصحيح الأخطاء، ومحاربة اللفظ الدخيل، وترويج الألفاظ المعربة، وسدّ النقص في المعاجم، والعمل على نشر العربية وتطويرها.(2)

معوقات التخطيط والتعريب

1. **التكلفة:** إنَّ تحليل التكلفة في التخطيط اللغوي هو محاولة لتبيان الفرق في النتائج بين بديلين محددين في تخطيط اللغة. الأول : تدريس العلوم بالإنجليزية. والثاني : تدريسها باللغة العربية.

لاشك أن عملية تدريس العلوم بالعربية لن تبدأ قوية كما هي حال التدريس بالإنجليزية في جامعاتنا،لأسباب عديدة، منها: توفر المراجع والأبحاث باللغة الإنجليزية، كما أنَّ ترجمة هذه المراجع والأبحاث تحتاج إلى جهد كبير، فضلا عن التكلفة المادية الكبيرة،التي قد تضيف أعباء كبيرة على ميزانياتها، مع عجز كثير منها في الأصل.

وعلينا أن نعلم أنّ أي خطة عمل سوف نعتمدها يجب أن تحقق أعلى النتائج بأقل التكاليف. والواقع أننا لا نملك إلا خياراً واحداً، وهو اختيار اللغة القومية (العربية) لاعتبارات الهوية والفكر والتقدم، وهذه الغايات هي أهداف كبرى تستحق منَّا أن نقدم فيها الغالي والنفيس لبلوغها، مهما كانت التكاليف فخيار التعريب خيار حتمي قومي فكري علمي على كل المستويات. وعلى الرغم مما يشكله العائق المادي من عقبة كبيرة، فإن التعريب الذي يمكن أن

[1] **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**، ص 185-188.

يأخذ بيد الأمة نحو التقدم الراسخ، يجب أن يُبذل فيه كل نفيس.

والتخطيط اللغوي يسعى إلى تحديد خطة تكون أقل كُلفة من بين خطتين أو أكثر ولا نجد في حالة التعريب بديلا آخر، يمكن أن يشكل خطة بديلة إلا الواقع الهزيل الذي سيبقى مُغلِّفا للعلم في جامعاتنا، ولا حاجة لتبرير هذا الواقع أو القول بغيره؛ بسبب واقع الإنتاج العلمي العربي الهزيل، والمشاركة العلمية العالمية المحدودة، وازدياد تبعيتنا العلمية للغرب، وعدم قدرتنا على اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي، وأمثلة ذلك بادية لا يختلف عليها اثنان.

2. **عدم قبول التعريب:** إن لجوء الكثرة الكاثرة من جامعاتنا لتدريس العلوم بغير العربية فيما مضى إلى وقتنا الحاضر، يعبر عن موقفها غير المعلن أو المعلن من التعريب. وهناك إحجام واضح عن التقدم إلى التعريب، اللهمّ إلا من محاولات وجهود فردية هنا وهناك، تواجه عقبات كثيرة، تقلل من الفائدة المرجوة منها، تحتاج إلى رفدها ودعمها وتعميمها.

وهنا يستحسن أن نشير إلى ما اقترحه (هوجن) من معايير لتخطيط اللغة وهي:[1]

- سهولة التَّعلم والاستخدام.
- الكفاية: أي مقدرة صيغ التراكيب اللغوية على نقل المعلومة بالدقة المطلوبة.
- القبول: أي نوع من الممارسة اللغوية الخاضعة لعملية التخطيط يجب أن يقبلها المجتمع الذي يخطط فيه.

أثبتت تجربة مجمع اللغة العربية الأردني، في تعريب الكتب العلمية التي تدرس في كلية العلوم بالجامعة الأردنية وكذلك في جامعة اليرموك بعد تقويمها، أن تعلم العلوم بالعربية أسهل منه في اللغة الإنجليزية. وارتفعت بعد التعريب نسبة النجاح والتحصيل،[2] بشكل ملحوظ. أما الكفاية فقد أنتجت المجامع والهيئات اللغوية والعلمية مئات الآلاف من المصطلحات في مختلف

---

[1] فاسولد، **علم اللغة الاجتماعي**، ص454.

[2] **اللغة العربية والتعريب**، ص 123 وما بعدها.

العلوم، وأصدرت العديد من المعجمات الموحدة التي نشرها مكتب تنسيق التعريب. والحاجة مستمرة للمصطلحات، تحتاج إلى تكاتف جميع الجهات لمواكبة الجديد فيها. مما يعني أن المعايير التي أشرنا إليها فيما سبق تكاد تحقق الغاية وقد توفرت أسبابها، إلا المعيار الثالث، فإن توفره يسدّ النقص في غيره من المعايير لأهميته البالغة. وتراجع الكليات العلمية عن الاستمرار بالتدريس بالعربية هو في حقيقة الأمر لا يعود إلى عدم قبول الطلبة للتعريب بل إلى تراجع المسؤولين في هذه الجامعات عن التقدم نحو التعريب، الذين يناصرون التيار الخاطئ الأضعف، ويتحملون إثم هذا القرار، وكذلك بعض أعضاء الهيئة التدريسية، الذين يتمسكون بلغة أعجمية ويفضلونها على لغة القرآن العظيم. على الرغم من وجود عدد كبير من أعضاء الهيئة التدريسية الذين يميلون لتدريس العلوم بالعربية، كما أشرنا في موطن سابق.

كما يجب أن يُنظر إلى عملية التعريب على أنها من القضايا القومية المصيرية، وأن تنهض الجهات المعنية بنشر هذا الوعي، لتعبئة الرأي العام، والضغط على المسؤولين شعبياً، كي يدركوا حقيقة التعريب وأهميته، ويكونوا رافدا من روافده، لا عقبة في طريقه كما هم عليه الآن.

الخلاصة:

لقد تبيّن لنا من خلال العرض أن العربية تواجه تحدياً كبيراً يتمثل في غيابها عن الدرس العلمي في التعليم العالي في كليات العلوم التطبيقية والبحتة على السواء. وقد آن الأوان أن تعود إلى مكانها الصحيح. بل يمكن القول إن الحاجة أصبحت ملحة لعودتها، ليس كحاجة اجتماعية وقومية فحسب، ولكنها ضرورة علمية بالدرجة الأولى. كما تُظهِر الدراسة حاجة عملية التعريب التي انتظمت جهات عديدة في البلاد العربية إلى التخطيط، بعدما أخفقت حركة التعريب في تحقيق بعض أهدافها في الولوج إلى أهم معاقلها ألا وهو الدرس العلمي في التعليم العالي في جامعاتنا. ولكي تتجه حركة التعريب نحو تحقيق مراميها لا بد أن تقوم بمراجعة ما انتهت إليه من نتائج، وتوجيه جهودها ضمن مخطط واضح يراعي الجوانب العلمية

والاجتماعية التي من شأنها أن تعيد لحركة التعريب زخمها، كي تصبح أولوية علمية وتعليمية في جامعاتنا.

انتهت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من الخطوات والإجراءات، أبرزها:

1. اتخاذ قرار على أعلى المستويات في التعريب العلمي في كليات العلوم في سائر الجامعات العربية.
2. استحداث اختبار كفاءة للغة العربية لمن يرغبون في العمل في تدريس العلوم في التعليم العالي في الجامعات.
3. إخضاع من يخفقون بهذا الاختبار لدورات يجري إعدادها من قبل متخصصين في العربية يُراعى فيها المتطلبات العلمية، للاستئناس بآرائهم.
4. وضع مناهج دراسية مناسبة في خطط البرامج العلمية، ترفع مستواهم في العربية، وتمكنهم من استخدامها بكفاءة في تدريسهم.
5. تكليف أعضاء الهيئة التدريسية بترجمة الكتب الأجنبية التي يدرسونها وإخضاعها لمعالجة لغوية مناسبة قبل نشرها.
6. وضع مناهج لغوية تناسب التخصصات العلمية في الكليات المختلفة، يُراعى فيها قضية التعريب والمصطلح العلمي، وخصائص اللغة العلمية.
7. الالتزام بالمصطلحات العلمية التي تصدر عن المجامع واتحادها، ومؤتمرات التعريب، ومكتب تنسيق التعريب بعد إخضاعها للتوحيد والتدقيق، ومن ثمّ تعميمها على الجامعات والمؤسسات المعنية.
8. ربط أعضاء الهيئة التدريسية بشبكة، على شكل بنك للمصطلحات، يجري فيها التواصل بين الأساتذة والجهات المختصة بوضع المصطلحات، لإطلاعهم على كل جديد. وتقديم النصح لهم فيما يعترضهم من مشكلات لغوية أو اصطلاحية.
9. إنشاء هيئة عربية ذات شرعية تعترف بها الجامعات، ويكون أعضاؤها من المختصين ومجامع اللغة في مختلف البلاد العربية لوضع المصطلحات، ولتكن مكتب تنسيق التعريب،

أو اتحاد المجامع وإعادة هيكلتهما، وتحديد الصلاحيات دون الوقوع في تداخل المهام بينهما.

10. إنشاء جامعة للترجمة والتعريب، تقوم على التخطيط للعربية، وتعريب وترجمة المصادر والمراجع المهمة والمستجدة في مختلف العلوم، وكذلك الدوريات العلمية العالمية. ونقترح أن تكون في بلاد الحرمين لمكانتها الدينية واللغوية والعلمية.

المراجع

1. ابن منظور، لسان العرب، مادة :(خطط).
2. بشر، كمال، علم اللغة الاجتماعي، دار غريب .
3. الجواري، التعريب والاصطلاح، مجلة اللسان العربي، مجلد15، ج1، الرباط 1977م.
4. الخطيب، أحمد شفيق "من قضايا اللغة العربية"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (ع87) 2000م
5. خليفة، عبد الكريم، اللغة العربية والتعريب، (ط1) مجمع اللغة العربية الأردني،1987م,
6. زيادة، معن، تحديث الفكر العربي، مجلة عالم المعرفة، ع115، الكويت 1987م.
7. سعد، إسماعيل علي، الاتصال الإنساني في الفكر الاجتماعي (ط1) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م.
8. شاهين، عبد الصبور، العربية لغة العلم والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة.
9. الصيادي، محمد المنجي. التعريب وتنسيقه في الوطن العربي (ط2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982م.
10. عبد الباقي، ضاحي "المصطلحات العلمية والفنية" مكتبة الزهراء القاهرة، 1992م .
11. فاسولد، رالف، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة: د. إبراهيم بن صالح الفلاي، جامعة الملك سعود 2000م.
12. قدورة، أحمد، "اللسانيات والمصطلح" مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، (مجلد81)، (ج 4) .
13. لعيبي، هادي نهر، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، عالم الكتب الحديث، اربد – الأردن، 2009م.
14. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (ج1).
15. مدكور، إبراهيم، اتحاد المجامع اللغوية العربية في خمسة عشر سنة.
16. المهري، عبد القادر، من قضايا العربية في عصرنا، مجلة العجمية، تونس 1985م.
17. Ronald,Ward baugh,1986.An Introductionto sociolingustics,Basil Blak,New Yard.
18. Kris, Kennedy, Language planning and Language Education ،London ،George Allen&unwin, 1984, p61-62.